

مرسوم اتحادي رقم (91) لسنة 2024
بالتصديق على اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي
بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة المجر

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
 - وبناءً على ما عرضه وزير الاقتصاد، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،
- رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة المجر، والتي تم التوقيع عليها في مدينة بودابست بتاريخ 13 مارس 2024، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير الاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 19 / ذي الحجة / 1445 هـ

الموافق: 25 / يونيو / 2024 م

اتفاقية

بشأن التعاون الاقتصادي

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة المجر

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (يشار إليها فيما يلي بـ "الإمارات") وحكومة المجر (يشار إليها فيما يلي بـ "المجر") (يشار إليهما معاً فيما يلي بـ "الطرفين" ولكل منهما "الطرف")،

(أ) بهدف تعزيز العلاقات بين البلدين وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير المحددة في القانون الدولي، وكذلك الاتفاقيات الثنائية السابقة بين البلدين، وتعميق العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين، وتشجيع روح المبادرة والتعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك (يشار إليه فيما يلي بـ "التعاون").

(ب) انطلاقاً من إيمان الحكومتين بمبادئ التعايش السلمي بين شعوب العالم، وسعيهما نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرفاه الدوليين، ومن قناعاتهما المشتركة بضرورة التعاون بين الدول لتحقيق تلك الأهداف.

(ج) سعيهما صادقاً لجعل هذه الاتفاقية إطاراً قانونياً لتعزيز العلاقات الثنائية في مجالات التعاون المحددة بشكل مشترك، كما نصت عليه اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة بين المجر والإمارات بتاريخ 2021/07/15 (يشار إليها فيما يلي بـ "اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات")، ولا سيما لتعزيز مصالح ورفاهية شعوب البلدين، اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة 1

يشجع الطرفان ويعززان التعاون بين البلدين في إطار الصداقة بينهما، واحترام سيادة كل منهما، وعلى أساس مصالحهما المشتركة، وبما يتماشى مع التشريعات الوطنية ذات الصلة، والقانون الدولي، والمواثيق، وأحكام هذه الاتفاقية.

ويسعى الطرفان بشكل خاص إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري، والشراكات الاستراتيجية في قطاعات ومجالات ذات اهتمام مشترك، وفقاً لمبدأي المساواة والمنفعة المتبادلة، وطبقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وكذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات المنفصلة والمبرمة لتنفيذ مشاريع وبرامج محددة ضمن نطاق التعاون بين الطرفين، و/أو طبقاً للشروط المنصوص عليها في أطر التعاون التي تنفذ مشروعاً أو برنامجاً محدداً بين أحد الطرفين والقطاع الخاص، أو بين قطاعي الأعمال الخاصين في البلدين.

كما يشجع الطرفان التعاون بين الهيئات والمنظمات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة في البلدين، وكذلك مشاركة المواطنين، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للطرفين.

المادة 2

يتعاون الطرفان في المجالات الاقتصادية التالية:

1. التعاون في المجال الصناعي:

إجراء المشاورات اللازمة بين الطرفين بهدف توظيف الخبرة والتجربة الفنية والاقتصادية الوطنية والدولية في المجالات التالية:

أ. إنشاء مناطق صناعية وفنية واقتصادية متخصصة للتصدير .

ب. إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاون بين مؤسسات الطرفين.

ج. الانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

2.التعاون في مجال التجارة والأسواق:

- أ. وضع ومراجعة الإجراءات اللازمة لزيادة التجارة بين البلدين، وتطوير الوصول إلى الأسواق .
- ب. تبادل الخبرات والتجارب في مجال إعادة التصدير والمشاريع والاستثمارات الموجهة نحو التصدير.
- ج. تبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية والتجارية، والتشريعات الاقتصادية، وسجلات التجارة، بهدف تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي وتشجيع التجارة بين البلدين.
- د. التعاون في مشاركة وتبادل المعرفة الفنية بين القطاعين الخاصين في البلدين.

3.التعاون في مجال الاستثمارات:

- أ. تبادل المعلومات حول الأنظمة الاستثمارية المختلفة.
- ب. العمل على تبادل الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية وأي إجراءات ضرورية أخرى متعلقة بالتعاون لإنشاء مشاريع استثمارية مشتركة بين البلدين.

4.التعاون في مجال السياحة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية ذات الصلة :

يشمل التعاون المجالات التالية:

- أ. تبادل الخبرات والمعرفة الفنية في مجال السياحة والصناعات والخدمات المرتبطة بها من قبل القطاعين العام والخاص.

- ب. التعاون على مشاريع تطوير استراتيجية محددة في مجال السياحة والصناعات ذات الصلة.

5.التعاون في مجال العقارات :

يشمل التعاون المجالات التالية:

- أ. شراء العقارات المملوكة للدولة، بما يتماشى مع الإطار القانوني ذي الصلة في كل بلد. و/أو
- ب. الاستثمار المشترك في مشاريع تطوير العقارات المملوكة للدولة.

ولتنفيذ أنشطة التعاون في هذا المجال، يتفق الطرفان على أنه في حالة الحاجة إلى توفير عقود إيجار في منشآت وعقارات مملوكة للدولة المجرية، وتحديد المصلحة المشتركة، ستتعاون المجر مع الإمارات لتطويرها أو الاستثمار فيها معاً، بالشروط المتفق عليها بين أطراف هذه الاتفاقية، أو بين أحد الطرفين والقطاع الخاص، أو بين قطاعي الأعمال الخاصين في البلدين، والتي يتم تنظيمها في اتفاقيات منفصلة حسب الضرورة.

6. التعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي:

يشمل التعاون المجالات التالية:

أ. تبادل المعلومات والمعرفة الفنية في مجال المحاصيل والممارسات الزراعية.

ب. التعاون في مشاريع زراعية وبرامج الأمن الغذائي.

7. التعاون في المجالات الاقتصادية الأخرى:

لا تستبعد أي أحكام في هذه الاتفاقية إمكانية تعاون الطرفين في مجالات اقتصادية أخرى.

المادة 3

بعد مناقشات مشتركة حول أولويات التنمية الاقتصادية ورفاهية المواطنين، اتفق الطرفان على مشروع محدد يُعتبر ذو أهمية استراتيجية لتحقيق أهداف الاتفاقية، حدده الطرفان معاً على النحو التالي:

تطوير منطقة محطة راكوسرنديزو كمشروع عقاري متعدد الاستخدامات (يُشار إليه فيما يلي بـ "المشروع").

استناداً إلى هذا المشروع ذي الأهمية الاستراتيجية المحدد من قبل الطرفين، ولأجل إمكانية وتنفيذ المشروع، تعرض الإمارات التعاون مع المجر لتنفيذ المشروع من خلال مستثمرين خواص مقرهم دولة الإمارات.

ولتحقيق هذه الاتفاقية، مع الالتزام الكامل باتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات والتشريعات المجرية ذات الصلة، وفي حدود ما تسمح به التشريعات المجرية ذات الصلة، لا تخضع العقود والبرامج والاتفاقيات المتعلقة بالمشروع لدى أي من الطرفين، وخاصة في المجر، لإجراءات المناقصات العامة أو طلبات العروض

أو الممارسات التنافسية أو أي إجراءات أخرى محددة في التشريعات الوطنية للمجر أو الإمارات في وقت التصديق على الاتفاقية.

لتنفيذ المشروع، تقوم GOH بما يلي:

أ. بيع العقارات (منطقة التطوير) اللازمة لتنفيذ المشروع إلى الكيان الاقتصادي المعين من قبل الإمارات - بموافقة مسبقة كتابية من المجر وفقاً لقرارها - (يشار إليه فيما يلي بـ "الكيان") فقط إذا سمحت بذلك التشريعات المجرية ذات الصلة. دون مناقصة أو مزيدة عامة، ولكن بما يتفق مع القوانين الوطنية،

ب. إبرام اتفاقية تعاون استراتيجي مع الكيان، وتصنيف المشروع كاستثمار ذي أهمية اقتصادية وطنية.

ج. تنفيذ التطويرات البنية التحتية الحكومية اللازمة لتنفيذ المشروع (ممر مشاة علوي، ممر علوي فوق سكة حديد، تطوير سكة حديد، تغطية سكة الحديد بطريقة مناسبة بحيث يمكن إنشاء حديقة فوقها، تمديد مترو M1، مسارات دراجات ومشاة)، وتخصيص التمويل اللازم لذلك بمبلغ مقدر بحوالي 800 مليون يورو.

د. في حالة تطوير القطار السريع المستقبلي إلى المطار، التزام بتوفير ربط مباشر بين محطة القطار التي سيتم إنشاؤها ضمن المشروع والمطار .

هـ. السعي في إطار اتفاقات حكومية دولية لتنفيذ المبيعات خلال المعاملة الأولى بسعر ضريبة القيمة المضافة 5٪ إذا لم يتعارض ذلك مع أحكام المادة 5.

و. تنفيذ جميع إجراءات التشريع اللازمة لتنفيذ المشروع بنجاح.

لتنفيذ المشروع، تقوم الإمارات بما يلي :

أ. التعهد بتشجيع الكيان المعين على تنفيذ استثمارات بقيمة 5 مليار يورو ضمن إطار المشروع، بما في ذلك بناء محطة قطار راكوسرينديزو المخطط لها (والتي يمكن أن تتضمن موارد ذاتية أو قروض أو أموال من بنوك أو شركاء أو إيرادات استثمارية مسبقة من أطراف ثالثة، إلخ)، شريطة تحقق جدوى مالية للمشروع ووجود اتفاق ملزم قانوناً بشأن ذلك.

يتفق الطرفان على أن البيئة الضريبية الحالية في المجر مواتية للمشروع المقترح والاستثمارات المماثلة. وبناءً على ذلك، يسجل الطرفان أن الاحتفاظ بمعدل ضريبة القيمة المضافة الحالي البالغ 5% على الوحدات السكنية الجديدة على المدى المتوسط إلى الطويل سيدعم تنفيذ المشروع وهدف المجر بتحديث مخزون الوحدات السكنية.

المادة 4

من أجل نجاح المشروع، سيشكل الطرفان لجنة مشتركة (يشار إليها فيما يلي بـ "اللجنة") ولجان فرعية عند الحاجة، مهمتها دعم المواضيع التي تقع ضمن نطاق هذه الاتفاقية، وخاصة تنفيذ المشروع، أو تطوير أي مواضيع أخرى متفق عليها بين الطرفين.

المادة 5

لا تؤثر هذه الاتفاقية بأي شكل من الأشكال على التزامات المجر الناشئة عن عضويتها في الاتحاد الأوروبي، أو التزامات الإمارات كعضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعليه تظل هذه الالتزامات قائمة. وبالتالي، لا يجوز استدعاء أو تفسير أي أحكام من أحكام هذه الاتفاقية بطريقة تلغي أو تعدل أو تؤثر بطريقة أخرى على التزامات المجر الناشئة عن معاهدات تأسيس الاتحاد الأوروبي أو القانون الأولي والثانوي للاتحاد الأوروبي، أو التزامات الإمارات الناشئة عن معاهدات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المادة 6

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين (30) بعد استلام آخر إشعار كتابي عبر القنوات الدبلوماسية من أحد الطرفين يبلغ الطرف الآخر باستكمال الإجراءات المطلوبة وفقاً للقانون المحلي لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

2. تبقى هذه الاتفاقية سارية لمدة خمسة عشر (15) عاماً، ما لم يتم إنهاؤها وفقاً للفقرة 3 من المادة 6.

3. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإشعار كتابي عبر القنوات الدبلوماسية إلى الطرف الآخر؛ ويصبح الإنهاء ساري المفعول بعد مرور ستة أشهر من تاريخ الإشعار .

4. لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على استكمال التعهدات أو المشاريع أو خطط العمل أو العقود أو الاتفاقات التي بدأت بموجب هذه الاتفاقية، إلى حين إتمام هذه التعهدات أو المشاريع أو خطط العمل أو العقود أو الاتفاقات، ما لم يتفق الطرفان كتابياً على خلاف ذلك.

5. يجوز تعديل أي حكم أو نص من أحكام هذه الاتفاقية أو نصوصها باتفاق متبادل كتابي بين الطرفين؛ ويدخل أي تعديل حيز التنفيذ وفقاً للفقرة 1 من المادة 6.

6. يتم تسوية أي نزاع ينشأ فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها من خلال التشاور والمفاوضات داخل اللجنة، أو عبر القنوات الدبلوماسية بين الطرفين في حال عدم توصل تلك المشاورات أو المفاوضات إلى حل.

حررت في بودابست بتاريخ 13 مارس 2024 ، من ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية والإنجليزية والمجرية، حيث أن جميع النصوص متساوية في الحجية. وفي حالة الاختلاف في التفسير ، يتم العمل بموجب نص اللغة الإنجليزية.

عن

حكومة المجر



بيتر سييارتو

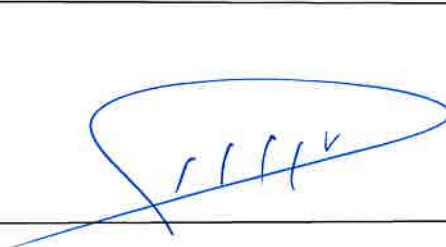
وزير الخارجية والتجارة

Péteter Szijjártó

Minister of Foreign Affairs and Trade

عن

دولة الإمارات العربية المتحدة



د. ثاني بن أحمد الزيودي

وزير دولة للتجارة الخارجية

Dr. Thani bin Ahmed Al Zeyoudi

Minister of State for Foreign Trade

Agreement

On Economic Cooperation

Between

the Government of United Arab Emirates and the Government of Hungary

The United Arab Emirates (hereinafter referred to as 'Go UAE' and the) Government of Hungary (hereinafter referred to as 'GOH') (collectively referred to as: 'the Parties and each as: 'a Party'),

- (A) Desiring to strengthen relations between the two nations in accordance with the principles of the Charter of the United Nations and the norms as established by international law, and the previous bilateral agreements between the two countries, to enhance the distinguished bilateral relations between the two countries, to promote entrepreneurship and collaboration in fields of common interest and cooperation (hereinafter referred to as 'Cooperation');
- (B) Based on the joint belief of both governments in the principles of peaceful coexistence between peoples of the world, and the necessity of joint cooperation between countries to achieve international peace and security, stability and prosperity;
- (C) Upon the sincere aspiration to make this Agreement a legal framework for the furthering of bilateral relations covering jointly determined fields of cooperation as specified by the Agreement on Promotion and Protection of Investment signed between GOH and Go UAE in 15.07.2021 (hereinafter referred to as 'the AoPPI'), and especially in order to promote the interests and welfare of their peoples, the Parties, have agreed as follows:

Article 1

The Parties shall encourage and promote cooperation between the two countries out of principles of friendship, full respect of sovereignty of both countries, and common interests in accordance with relevant national legislations, international laws and charters, and provisions of this Agreement.

The Parties will especially encourage economic and trade cooperation and strategic partnerships, in specific sectors and areas of interest on the basis of equality and mutual benefits, pursuant to the terms and conditions set forth in this Agreement and under the terms and conditions as defined in separate agreements, memoranda of understanding and protocols concluded for the implementation of concrete projects and programs foreseen in the fields of the Cooperation between the Parties and/or between one of the Parties and the private sector, or between the private sector of two Parties, and/or competent bodies or authorities of the Parties implementing a concrete project or program.

The Parties will encourage cooperation between authorities, commercial and other public and private entities of both countries, as well as inclusion of citizens, in accordance with the national legislation of the Parties.

Article 2

The Parties shall pursue cooperation in the following economic fields.

1. Cooperation in the industrial field:

Conducting the necessary consultations between both Parties to benefit from their respective national and international expertise and experience in the following areas:

- a) Establishment of specialized technical and economic areas associated with exports.
- b) Establishment of small and medium industrial ventures and collaboration between enterprises from both Parties.
- c) Transition to the knowledge economy.

2. Cooperation in trade and commercial fields:

- a) Development and review of necessary measures for the trade growth between the two countries and Improvement of market access.
- b) Exchange of expertise and experience in the field of re-exportation and export-driven investment projects and investments.

- c) Exchange of economic and commercial information, economic legislation, and trade directories to promote and develop economic cooperation and to advance commercial exchange between the two countries.
- d) Collaboration in sharing and exchange of know-how between the private sectors of both Parties.

3. Cooperation in the field of investments:

- a) Exchange information on different investment systems.
- b) Work on the exchange of administrative, legal, and financial facilities and all necessary procedures for cooperation in the field of establishment of joint investment ventures in both countries.

4. Cooperation in the field of tourism, logistics and related infrastructure:

The cooperation shall include the following areas:

- a) Exchange of experience and know-how in the field of tourism and related industries and services, both from public and private sector actors.
- b) Collaboration on specific strategic development projects in tourism and related industries.

5. Cooperation in the field of real estate/immovable assets/facilities:

The cooperation shall include the following areas:

- a) purchasing immovable assets in the state ownership, in line with the relevant legal framework of the respective country and/or
- b) joint investment into projects that involve development of properties in state ownership.

In order to implement the activities in this field of cooperation, Parties agree that where there is a necessity to ensure investments into certain state owned facilities and immovable assets in Hungary, when the mutual interest is recognized, GOH will engage with Go UAE, to jointly develop or to invest with them jointly, under terms and conditions agreed by the Parties to this Agreement, or each Party and the private sector, and the private sector of both Parties, that will be regulated individually by necessary separate agreements.

6. Cooperation in the field of agriculture and food security:

The cooperation shall include the following areas:

- a) Exchange of information and know-how in agricultural cultures and processes.
- b) Collaboration on agricultural projects and food security programs.

7. Cooperation in other economic fields:

Nothing in this Agreement will prohibit the Parties to cooperate in other economic fields.

Article 3

Having deliberated jointly on the priorities of economic development and welfare of their citizens, both Parties have agreed to a concrete project that is deemed of a strategic nature in fulfilling the objectives of this Agreement, as jointly identified is as follows:

Development of Rákosszentimre station area as a mixed-use real estate development (hereinafter referred to as 'the Project').

Based on this conjointly identified project of strategic importance for the economic development of both Parties, and in pursuance to the feasibility and fulfilment of the Project, Go UAE proposes the United Arab Emirates based investors from the private sector to collaborate with GOH on the implementation of the Project.

For the purposes of fulfilling this Agreement, in full compliance with the AoPPI and the relevant Hungarian laws, to the extent and under the conditions permitted by the relevant Hungarian laws, contracts, programs and agreements related to the Project will not be in either of the Parties, but especially in Hungary, subject to public procurement, public tender, public competing procedure or any other procedure defined in the national legislation of Hungary or the United Arab Emirates upon ratification of the Agreement.

For the purposes of the Project the GOH:

- a) will sell the properties (development area) required for the implementation of the Project to the entity nominated – with prior written consent of GOH – by the United Arab Emirates (hereinafter referred to as Entity) - where and if permitted by the relevant Hungarian laws – without the necessity of a public procurement or public tender, however, in line with national legislations,
- b) will enter into a strategic cooperation agreement with the Entity and qualify the Project as an investment of major importance for the national economy,
- c) will execute public infrastructure developments (*overpass, flyovers, railway development, covering the train tracks appropriately for building a park over it, extension of the M1 metro line, bike path and pedestrian pavement*) required for the fulfilment of the Project and provide the necessary funding up to at least an estimated amount of EUR 800 million,
- d) undertakes that in case of the future development of the airport express train it will provide for the direct connection to the airport from the railway station situated in the Project,
- e) will strive to ensure that the facilities built within the framework of intergovernmental agreements can be sold at a VAT rate of 5% during the first transaction, provided that this does not conflict with the provisions of Article 5.
- f) will implement all legislative measures that are required for the successful implementation of the Project.

For the purposes of the Project the Go UAE:

- a) undertakes to encourage the designated Entity, subject to finalization of their financial feasibility and entering into a binding strategic cooperation agreement, to implement an investment including the proposed construction of the Rákosszentimre public railway station in the Project in the amount of EUR 5 billion (which may include its own funds, bank or related party or shareholders loans, sales, pre-sales third party investment proceeds...etc) within the framework of the Project.

The parties mutually agree that the current tax environment in Hungary is favorable for the planned Project and similar investments. Based on this assessment, the Parties assert that maintaining the

current 5% VAT rate for newly built apartments in the medium to long term would adequately support both the realization of the Project and MK's goal of modernizing the housing stock in Hungary.

Article 4

For the success of the project the Parties shall establish a joint committee (hereinafter referred to as 'the Committee') and eventually sub-committees to work on the themes covered by this Agreement, especially to support the implementation of the Project, or any other themes to be agreed upon between the Parties.

Article 5

This Agreement shall in no way affect the obligations of Hungary as the member state of the European Union and the obligations of the United Arab Emirates as the member state of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC), and is subject to those obligations. Consequently, the provisions of this Agreement shall not be quoted or interpreted, neither in whole nor in part in such a way as to invalidate, amend or otherwise affect the obligations of Hungary arising from the Treaties on which the European Union is founded, as well as from the primary and secondary law of the European Union, and the obligations of the United Arab Emirates arising from the Treaties on which the GCC is founded.

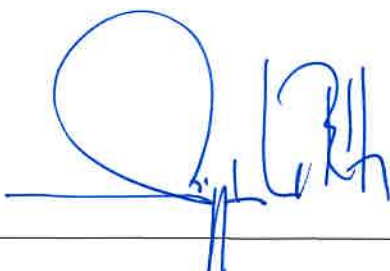
Article 6

1. This Agreement shall enter into force on the 30th (thirtieth) day following the receipt of the last notification through which each Party notifies the other Party in writing, through diplomatic channels of the completion of the procedure required by domestic laws necessary for the entry into force of this Agreement.
2. This Agreement shall remain in force for a period of fifteen (15) years unless terminated in accordance with the paragraph 3 of Article 6.
3. Any Party is entitled to terminate this Agreement at any time, by informing the other Party about such fact in writing through diplomatic channels; this termination shall be valid after six months from the notification date.

4. Termination of this Agreement shall not affect fulfilment of engagements, commitments, projects, work programs, contracts, and agreements already initiated under this Agreement until the completion of such engagements, commitments, projects, work programs, contracts, and agreements, unless otherwise agreed upon in writing by both Parties.
5. The provisions or any texts of this Agreement may be amended by written agreement between the Parties, on the basis of mutual consent; any amendment to this Agreement shall enter into force in accordance with paragraph 1 of Article 6.
6. Any dispute that may arise from the interpretation or the implementation of this Agreement shall be settled amicably through consultations and negotiations within the Committee or, if those consultations or negotiations fail to resolve the dispute, through diplomatic channels between the two Parties.

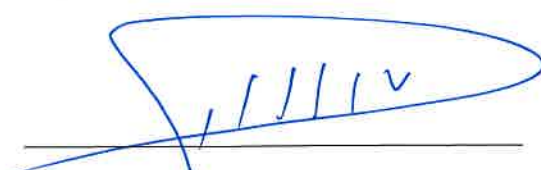
Signed in Budapest, on 13 March 2024, in two original copies in the Hungarian, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In the case of differences in the interpretation of the Agreement, the English text will prevail.

FOR
THE GOVERNMENT OF HUNGARY

A handwritten signature in blue ink, consisting of a large loop followed by several vertical strokes.

Péteter Szijjártó
Minister of Foreign Affairs and Trade

FOR
THE GOVERNMENT OF THE
UNITED ARAB EMIRATES

A handwritten signature in blue ink, featuring a large, sweeping loop that encompasses several vertical strokes.

Dr.Thani bin Ahmed Al Zeyoudi
Minister of State for Foreign Trade

MEGÁLLAPODÁS

Magyarország kormánya és az Egyesült Arab Emírségek kormánya közötti gazdasági együttműködésről

Magyarország Kormánya (a továbbiakban: „MK”) és az Egyesült Arab Emírségek (a továbbiakban: „EAE”) (a továbbiakban együttesen: „a Felek”, külön-külön: „Fél”),

- (A) Azzal az elhatározással, hogy a két nemzet közötti kapcsolatokat az Egyesült Nemzetek Alapokmányának elveivel és a nemzetközi jogban meghatározott normákkal, valamint a két ország között korábban megkötött kétoldalú megállapodásokkal összhangban megerősítik, a két ország közötti kiváló bilaterális viszonyt elmélyítik, a közös érdekeket és együttműködést érintő kérdésekben a vállalkozói szellemet és együttműködést előmozdítják (a továbbiakban: „Együttműködés”);
- (B) A két kormány a világ népei közti békés együttélés elveiben bízva és a nemzetközi béke, biztonság, stabilitás és jólét elérése érdekében az országok közötti közös együttműködés szükségességébe vetett közös meggyőződés alapján;
- (C) Azon őszinte törekvés nyomán, hogy a jelen Megállapodás jogi keretet képezzen a közösen megállapított együttműködési területekre irányuló kétoldalú kapcsolatok előmozdítására, amint azt az MK és az EAE által 2021.07.15. napján aláírt, a befektetések előmozdításáról és védelméről szóló megállapodás (a továbbiakban: „AoPPI”) előírja, és különösen népeik érdekeinek és jólétének előmozdítása érdekében a Felek az alábbiakban állapodtak meg:

1. cikk

A Felek a két ország közötti baráti viszony, a két ország szuverenitásának teljes körű tiszteletben tartása és a közös érdekek mentén, a vonatkozó nemzeti jogszabályokkal, nemzetközi joggal és alapokmányokkal, valamint a jelen Megállapodás rendelkezéseivel összhangban ösztönzik és előmozdítják a két ország közötti együttműködést.

A Felek különösen ösztönözni kívánják a gazdasági és kereskedelmi együttműködést és a stratégiai együttműködéseket meghatározott ágazatokban és érdekeltségi területeken, az

egyenrangúság és a kölcsönös előnyök elve mentén, a jelen Megállapodásban meghatározott feltételek szerint, valamint a Felek közötti Együttműködés körébe tartozó konkrét projektek és programok megvalósítására kötött külön megállapodásokban, szándéknyilatkozatokban és jegyzőkönyvekben meghatározott feltételek szerint és/vagy az egyik Fél és a magánszféra közötti, vagy a két Fél magánszférája közötti, és/vagy a Felek illetékes szervei vagy hatóságai közötti, konkrét projektet vagy programot végrehajtó együttműködésben meghatározottak szerint.

A Felek ösztönzik a két ország hatóságai, kereskedelmi és egyéb köz-és magánszervezetei közötti együttműködéseket, valamint az állampolgárok bevonását, a Felek nemzeti jogszabályaival összhangban.

2. cikk

A Felek az alábbi gazdasági területeken folytatnak együttműködést.

1. Együttműködés az ipar területén:

A két Fél közötti szükséges konzultációk lefolytatása annak érdekében, hogy az alábbi területeken hasznosítani tudják nemzeti és nemzetközi szakértelmüket és tapasztalataikat:

- a) Az exporttal kapcsolatos speciális műszaki és gazdasági területek létrehozása.
- b) Kis és középvállalkozások létrehozása és együttműködés a két Fél vállalkozásai között.
- c) A tudásalapú gazdaságra való átállás.

2. Együttműködés a kereskedelem és a piac területén:

- a) A két ország közötti kereskedelem növekedéséhez szükséges intézkedések kidolgozása és felülvizsgálata, valamint a piacra jutás fejlesztése.
- b) Szakértelem és tapasztalatcsere az újraexportálás és az exportorientált beruházási projektek és befektetések területén.
- c) Gazdasági és kereskedelmi információk, gazdasági jogszabályok és kereskedelmi nyilvántartások cseréje a gazdasági együttműködés előmozdítása és fejlesztése, valamint a két ország közötti kereskedelem előmozdítása érdekében.
- d) Együttműködés a Felek magánszektorai közötti know-how megosztásában és cseréjében.

3. Együttműködés a beruházások területén:

- a) Információcsere a különböző befektetési rendszerekről.
- b) A két ország közös beruházási vállalkozások létrehozásával kapcsolatos együttműködéshez szükséges közigazgatási, jogi, pénzügyi lehetőségek és minden szükséges eljárás cseréjével kapcsolatos munkálatok.

4. Együttműködés az idegenforgalom, a logisztika és az ezekhez kapcsolódó infrastruktúra területén:

Az együttműködés az alábbi területekre terjed ki:

- a) Tapasztalat-és know-how cseréje a turizmus és a kapcsolódó iparágak és szolgáltatások területén, mind az állam-, mind a magánszektor szereplői részéről.
- b) Együttműködés konkrét stratégiai fejlesztési projekteken az idegenforgalom és a kapcsolódó iparágak területén.

5. Együttműködés az ingatlanok területén:

Az együttműködés az alábbi területekre terjed ki:

- a) állami tulajdonban lévő ingatlanok vásárlása, az adott ország vonatkozó jogi szabályozásával összhangban és/vagy
- b) közös beruházás olyan projektekre, amelyek állami tulajdonban lévő ingatlanok fejlesztésével járnak.

Az együttműködés ezen területére vonatkozó tevékenységek végrehajtása érdekében a Felek megállapodnak abban, hogy amennyiben szükség van bizonyos magyarországi állami tulajdonban lévő létesítményekbe és ingatlanokba történő beruházások biztosítására, és a kölcsönös érdek felismerhető, az MK együttműködik az EAE-vel, hogy közösen fejlesszenek vagy közösen fektessen be azokba, a jelen Megállapodásban részes Felek, vagy valamely Fél és a magánszféra, illetve a két Fél magánszférája által elfogadott feltételek mellett, melyeket a szükséges egyedi megállapodásokban szabályoznak.

6. Együttműködés a mezőgazdaság és az élelmezésbiztonság területén:

Az együttműködés a következő területekre terjed ki:

- a) Információ és know-how cseréje a mezőgazdasági kultúrák és eljárások terén.
- b) Együttműködés mezőgazdasági projektekben és élelmezésbiztonsági programokban.

7. Együttműködés más gazdasági területeken:

A jelen Megállapodás egyetlen rendelkezése sem zárja ki, hogy a Felek más gazdasági területeken is együttműködjenek.

3. cikk

A gazdasági fejlődés és az állampolgárok jólétének prioritásaival kapcsolatos közös megbeszélések követően a Felek megállapodtak egy konkrét projektről, amely a Megállapodás célkitűzéseinek megvalósítása szempontjából stratégiai jellegűnek tekinthető, és amely a következőképpen került a Felek által közösen meghatározásra:

Rákosrendező állomás területének vegyes célú ingatlanfejlesztésként történő fejlesztése (a továbbiakban: „Projekt”).

Ezen, a két Fél gazdasági fejlődése szempontjából stratégiai jelentőségű, közösen meghatározott projekt alapján, valamint a Projekt megvalósíthatósága és végrehajtása érdekében az EAE felajánlja az Egyesült Arab Emírátságban székhellyel rendelkező magánbefektetőknek, hogy működjenek együtt az MK-val a Projekt megvalósításában.

A jelen Megállapodás megvalósítása érdekében, az AoPPI és a vonatkozó magyar jogszabályok teljes körű betartása mellett, a vonatkozó magyar jogszabályok által megengedett mértékben és feltételek mellett, a Projekthez kapcsolódó szerződések, programok és megállapodások egyik Fél esetében sem, de különösen Magyarországon nem képezik közbeszerzési, pályázati, versenyeztetési eljárás vagy bármely más, a Megállapodás ratifikációja időpontjában Magyarország vagy az Egyesült Arab Emírségek nemzeti jogszabályaiban meghatározott eljárás tárgyát.

A projekt megvalósítása érdekében az MK:

- a) a Projekt megvalósításához szükséges ingatlanokat (fejlesztési területet) az Egyesült Arab Emírségek által – az MK határozatában kiadott előzetes írásbeli hozzájárulásával – kijelölt gazdálkodó szervezetnek (a továbbiakban: „Jogalany”) értékesíti – ha és amennyiben azt a vonatkozó magyar jogszabályok lehetővé teszik – közbeszerzés vagy pályáztatás nélkül, de összhangban a nemzeti jogszabályokkal,
- b) stratégiai együttműködési megállapodást köt a Jogalannyal, és a Projektet nemzetgazdasági szempontból kiemelt jelentőségű beruházásnak minősíti,
- c) a Projekt megvalósításához szükséges állami infrastrukturális fejlesztéseket (gyalogos *felüljáró, vasút feletti közúti felüljáró, vasúti pálya fejlesztése, a vasúti pálya befedése arra alkalmas módon, hogy felette egy park kialakítható legyen, M1 metró meghosszabbítása, kerékpárút és gyalogút*) megvalósítja, és az ehhez szükséges forrást legalább 800 millió EUR becsült összeg erejéig biztosítja,
- d) a reptéri gyorsvasút jövőbeni fejlesztése esetére vállalja, hogy közvetlen kapcsolatot biztosít a Projektben létrehozott vasútállomás és a repülőtér között,
- e) törekszik arra, hogy kormányközi megállapodások keretében megvalósításra kerülő fejlesztések az első tranzakció során 5%-os ÁFA kulccsal legyenek értékesíthetőek, amennyiben ez nem ütközik az 5. cikk rendelkezéseibe,
- f) végrehajtja a Projekt sikeres megvalósításához szükséges valamennyi jogalkotási intézkedést.

A Projekt megvalósítása érdekében az EAE:

- a) vállalja, hogy ösztönzi a kijelölt Jogalanyt, hogy a pénzügyi megvalósíthatóság és az erre vonatkozó kötelező érvényű megállapodás feltételével a Projekt keretében 5 milliárd EUR összegű beruházást valósítson meg, beleértve a tervezett rákosrendezői vasútállomás megépítését (amely magában foglalhat saját forrásokat, banki vagy társult féltől vagy részvényesektől származó kölcsönöket, eladásokat, harmadik féltől származó előzetes befektetési bevételeket stb.).

A felek kölcsönösen egyetértenek abban, hogy a jelenlegi magyarországi adókörnyezet kedvező a tervezett Projekt és az ahhoz hasonló beruházások számára. Mindezek alapján a felek rögzítik, hogy az újonnan épülő lakásokra jelenleg érvényes 5%-os ÁFA kulcs közép-hosszútávú fenntartása megfelelően segítené mind a Projekt megvalósulását, mind az MK azon célját, hogy a magyarországi lakásállomány korszerűsödhesen.

4. cikk

A projekt sikeressége érdekében a Felek létrehoznak egy közös bizottságot (a továbbiakban: a „Bizottság”) és szükség esetén albizottságokat, amelyek feladata a jelen Megállapodás hatálya alá tartozó témák, különösen a Projekt végrehajtásának támogatása, vagy bármely más, a Felek között megállapodás tárgyát képező téma kidolgozása.

5. cikk

Jelen Megállapodás semmilyen tekintetben nem érinti Magyarországnak az Európai Unió tagságával összefüggő kötelezettségeit, valamint az Egyesült Arab Emírségeknek az Arab-öböl menti Arab Államok Együttműködési Tanácsának (GCC) tagjaként fennálló kötelezettségeit, és ezen kötelezettségek továbbra is fennállnak. Következésképpen a jelen Megállapodás rendelkezései sem részben, sem egészben nem idézhetők vagy értelmezhetők oly módon, hogy azok érvénytelenítenék, módosítanák vagy más módon befolyásolnák Magyarországnak az Európai Unió alapító szerződéseiből, illetve az Európai Unió elsődleges és másodlagos jogából eredő kötelezettségeit, valamint az Egyesült Arab Emírségeknek a GCC alapító szerződéseiből eredő kötelezettségeit.

6. cikk

1. Jelen Megállapodás az utolsó olyan értesítés kézhezvételét követő 30. (harmincadik) napon lép hatályba, amellyel a Felek diplomáciai úton írásban értesítik a másik Felet a nemzeti jog által előírt, a jelen Megállapodás hatálybalépéséhez szükséges eljárás végrehajtásáról.
2. Jelen Megállapodás tizenöt (15) évig hatályos, kivéve, ha a 6. cikk (3) bekezdésével összhangban felmondásra kerül.

3. Bármelyik fél jogosult a jelen Megállapodást a másik fél diplomáciai úton történő írásbeli értesítésével bármikor felmondani; a felmondás az értesítés időpontjától számított hat hónap eltelte esetén válik hatályossá.
4. Jelen Megállapodás felmondása nem érinti a jelen Megállapodás alapján már megkezdett megbízások, kötelezettségvállalások, projektek, munkatervek, szerződések és megállapodások teljesítését az ilyen megbízások, kötelezettségvállalások, projektek, munkatervek, szerződések és megállapodások lezárásáig, kivéve, ha a Felek írásban másként állapodtak meg.
5. A jelen Megállapodás bármely rendelkezése vagy szövegrésze a Felek kölcsönös egyetértésben, írásbeli megállapodással módosítható; bármely módosítás a 6. cikk (1) bekezdésével összhangban lép hatályba.
6. Minden olyan vita, amely a jelen Megállapodás értelmezésével vagy végrehajtásával összefüggésben merül fel, a Felek békés úton, a Bizottságon belüli konzultációk és tárgyalások útján, vagy amennyiben ezen konzultációk vagy tárgyalások nem vezetnek eredményre, a két Fél közötti diplomáciai úton rendezik.

Kelt Budapesten, 2024. év március hó 13. napján, két eredeti példányban, magyar, arab és angol nyelven, valamennyi szöveg egyaránt hiteles. A megállapodás értelmezésében felmerülő esetleges eltérések esetén az angol nyelvű szöveg az irányadó.

Magyarország részéről



Szijjártó Péter
külgazdasági és külügyminiszter

Egyesült Arab Emírségek részéről



Dr. Thani bin Ahmed Al Zeyoudi
külkereskedelmi államminiszter